

عقد اتفاق

إنه في يوم الموافق / / أبرم هذا الاتفاق بين كل من:

أولاً: بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية) والكائن مقره الرئيسي في 6 شارع الدكتور مصطفى ابو زهرة - مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية والمرخص له من الهيئة العامة للرقابة المالية القيام بنشاط شراء الأوراق المالية الهامشي بتاريخ / / ثويمه قانوناً السيد الأستاذ/ رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي بصفته ويوقع على هذا العقد السيد / بصفته

(طرف أول - ويشار إليه فيما بعد بـ "البنك" أو "أمين الحفظ")

ثانياً: شركة للوساطة في الأوراق المالية (شركة الكائن مقرها الرئيسي في سجل تجارى رقم..... لإ.با يداع رقم بتاريخ / / الساري حتى / / ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم بتاريخ / / ويمثلها قانوناً وفي التوقيع على هذا العقد السيد/ بصفته

(طرف ثان - ويشار إليه فيما بعد بـ "شركة السمسرة")

وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما القانونية للتعاقد والتصرف وصحة تمثيلهما في هذا العقد فقد اتفقا على ما يلي:

تمهيد

بنك القاهرة أحد البنوك الكبرى في جمهورية مصر العربية ويقدم خدماته المصرفية لعملائه وقد صرحت الهيئة العامة للرقابة المالية ليقدم بنك القاهرة لعملائه أنشطة أمناء الحفظ وشراء الأوراق المالية بالهامش وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وعلى الأخص القرار الوزاري رقم 84 لسنة 2007 وكذلك قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 345 لسنة 2011، وكانت الشركة من الشركات المرخص لها بمزاولة أنشطة الوساطة في الأوراق المالية.

وفي إطار التعاون المشترك ووفقاً للقوانين والقرارات الصادرة بشأن تنظيم عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش اتفقا الطرفان على الآتي:

البند الأول

التمهيد السابق واتفاقية أداء الخدمة SLA والاتفاقية التبادلية عدم الإفصاح NDA الموقعين من طرفي هذا العقد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتماً ومكماً لبنوده

البند الثاني

التزامات الشركة

تلتزم شركة السمسرة بالآتي:

1. بذل عناية الرجل الحريص في تنفيذ خدمات السمسرة والتحقق من قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته قبل تنفيذ عمليات الشراء بالهامش عن طريق التأكد من كفاية رصيد التمويل المتاح له لتنفيذ العمليات المطلوبة
2. لا تلتزم الشركة بإجراء أية عمليات شراء بالهامش ما لم يكن العميل:
 - قد أودع نقداً طرف الشركة النسبة المتفق عليها، بشرط ألا تقل عن 50% من قيمة الأسهم (ولا تقل هذه النسبة عن 20% بالنسبة للسندات الحكومية) (أو أي نسبة أخرى يتم تحديدها من جانب هيئة الرقابة المالية ويوافق عليها البنك).
 - أن يكون رصيد الحد الائتماني المتاح للعميل طرف البنك لأغراض تمويل شراء الأوراق المالية بالهامش يسمح بإجراء تلك العمليات (مع الحفاظ على وعدم تجاوز نسبة التغطية المطلوبة)
 - أن يقدم العميل للبنك ويضع تحت تصرفه الضمانات المتفق عليها لتنفيذ أوامر الشراء بالهامش، على أن يقوم البنك بإخطار الشركة بأية ضمانات إضافية يضعها العميل طرف البنك مباشرة



3. إخطار البنك بإضافة أية أوراق مالية تتوافر فيها المعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة ويقبلها البنك إلى محفظة الأوراق المالية المملوكة للعميل والمقدمة كضمانة لعمليات الشراء بالهامش طبقاً لتعليمات العميل للشركة على كامل مسؤوليتها
4. إخطار البنك بإخراج أية أوراق مالية من محفظة الأوراق المالية المملوكة للعميل والمقدمة كضمانة لعمليات الشراء بالهامش طبقاً لتعليمات العميل للشركة على كامل مسؤوليتها بشرط عدم تجاوز نسب التمويل المنصوص عليها في العقد
5. ولا يجوز أن تجرى عمليات الشراء بالهامش إلا على الأوراق المالية التي تتوافر فيها المعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة ويقبلها البنك
6. تمكين الهيئة والبورصة والبنك المركزي المصري من الإطلاع على جميع البيانات والمستندات المتعلقة بعمليات التداول بالهامش الخاصة بالعملاء وأية بيانات أخرى وإجراء أية إطلاعات وفحص ميداني بالشركة
7. إمساك دفاتر وحسابات مستقلة آلية وبطريقة مؤمنة لتسجيل عمليات التداول بالهامش
8. تقييم الأوراق المالية المشتراه بالهامش محل الشراء الهامشي وإعادة تقييمها يومياً وفقاً لنسب التقييم المقررة قانوناً من قيمتها السوقية حسب سعر إقفال كل ورقة مالية وإخطار البنك بذلك في نهاية كل يوم تداول
9. حجز كافة الأوراق المالية المشتراه بالهامش بحساب العميل بغرض البيع لصالح الشركة طرف أمين الحفظ (البنك) من خلال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي في ذات يوم التسوية
10. إخطار العميل - سواء بالهاتف أو البريد الإلكتروني أو بأية طريقة أخرى تراها الشركة ملائمة - بضرورة تخفيض نسبة المديونية والوصول بنسبة مديونيته طرف بنك القاهرة إلى النسب الموضحة في التعاقد مع العميل وذلك خلال يومي عمل من إخطاره
11. تنفيذ التعليمات الصادرة من البنك ببيع والتصرف في كل أو جزء من الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة من العميل لتغطية التزامات العميل القائمة لدى البنك، وكذا أية تعليمات يصدرها البنك للشركة فيما يتعلق بالأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان من العميل وذلك وفقاً لما يراه البنك ملائماً
12. إبلاغ شركة الإيداع والقيود المركزي بأية عملية شراء بالهامش في ذات يوم تنفيذ العملية لتقوم الأخيرة بحجز الأوراق المالية المشتراه بالهامش بحساب العميل لدى أمين الحفظ (البنك - الطرف الأول) لصالح الشركة ولأمر البنك
13. تتعهد الشركة في حال عدم التزامها بإتمام وتسوية عمليات البيع بالهامش، بحق البنك في خصم مبالغ عمليات البيع بالهامش (بالإضافة إلى سعر العائد المطبق على تلك المبالغ من البنك) مباشرة على حسابات الشركة طرف البنك دون الحاجة إلى موافقة الشركة و/أو إصدار تعليمات منها بذلك
14. في حالة قيام الشركة بمخالفة أي من أحكام هذا العقد وعدم إزالة تلك المخالفة خلال يومي عمل من تاريخ إخطار البنك لها بضرورة إزالة تلك المخالفة، فإنه يحق للبنك فوراً ودون الرجوع إلى الشركة بإخطار العميل عن قيام البنك بإيقاف التعامل مع الشركة و تعيين شركة سمسرة بديلة نظراً لعدم التزام الشركة بأحكام هذا العقد وحق البنك في إنهاء العقد وكذا رفع الحجز عن كل أو جزء من أسهم العميل (في حدود ما يكفي لتغطية مديونية العميل) والمحافظة لدى البنك بصفته أمين الحفظ وذلك للتعامل على الأسهم من قبل شركة السمسرة البديلة
15. توقيع الشركة على هذا العقد يعد بمثابة إقراراً وقبولاً صريحاً منها بقيام البنك بكشف سرية حساباتها طرفه لأي شخص أو جهة يراها البنك لازمة لتنفيذ أحكام هذا العقد أو المحافظة على حقوقه كما تفوض الشركة البنك بموجب هذا البند بأن يزود أي جهة يراها البنك بكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بحسابات الشركة طرف البنك

البند الثالث

التزامات البنك

يقوم البنك بالآتي:

1. إرسال كشف حساب إلى العميل موضحاً به قيمة المصروفات والعمولات ومقابل تكلفة التمويل وقيمة مديونية العميل والضمانات العينية المقدمة من أسهم أو سندات وقيمتها السوقية أو النقدية طرف بنك القاهرة المحتفظ بها في حساب العميل لدى البنك أو التي تم تسجيلها
2. تمكين الهيئة من الإطلاع على جميع البيانات والمستندات المتعلقة بعمليات التداول بالهامش الخاصة بالعميل وأية بيانات أخرى
3. إمساك دفاتر وحسابات مستقلة آلية وبطريقة مؤمنة لتسجيل عمليات التداول بالهامش



4. تسليم العميل بياناً موضحاً به مفهوم وأحكام الشراء بالهامش وإجراءاته ومزاياه ومخاطره والأحكام الأساسية له وأن يرسل له هذا البيان على الأقل مرة واحدة سنوياً وفور حدوث أية تعديلات في الأحكام الأساسية التي تضمنها البيان المسلم للعميل
5. تقييم الأوراق المالية المشتراه بالهامش محل هذا العقد وإعادة تقييمها يومياً وفقاً لقيمتها السوقية حسب سعر إقفال كل ورقة مالية
6. في حالة عدم التزام العميل بعقد الشراء الهامشي أو مخالفته لشروط وأحكام التداول بالهامش الواردة في قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، **يحق للبنك:**
 - إصدار تعليماته إلى الشركة ببيع والتصرف في الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة، وكذا تلتزم الشركة بقبول وتنفيذ كافة التعليمات التي تصدر إليها من قبل البنك فيما يتعلق بالأوراق المالية محل التداول بالهامش أو المقدمة كضمان من العميل
 - استلام الأسهم المجانية أو الأسهم الناتجة عن عمليات التجزئة لكافة الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة من العميل أو أية حقوق أخرى مرتبطة بتلك الأوراق المالية وذلك لتسوية أية مبالغ تكون مستحقة على العميل لصالح البنك، على أن يقوم البنك بإخطار الشركة بكافة العمليات التي تتم تنفيذاً لهذا البند
 - إجراء أية عمليات على أو التصرف في الأوراق المالية محل هذا العقد سواء بالبيع أو الشراء أو الرهن وخلافه لضمان حقوقه لدى العميل
7. يحق للبنك إصدار أوامره إلى الشركة ببيع أو التصرف في أي من الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمانة من العميل في حالة فقدانها شرطاً أو أكثر من الشروط المعتمدة للسماح بتداولها بنظام التداول بالهامش أو التي لا تتوافر فيها المعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة، على أن تستخدم حصيلة البيع لتسوية أية مبالغ تكون مستحقة على العميل لصالح البنك

البند الرابع

مدة العقد

مدة هذا العقد سنة تبدأ من / / وتنتهي في / / وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة بنفس الشروط أو بشروط أخرى يتم الاتفاق عليها في حينه، ما لم يخطر أي من الطرفين الطرف الآخر برغبته في عدم التجديد خلال الشهر الأخير من المدة الأصلية أو المجددة لهذا العقد

البند الخامس

طرق الاتصال والمخاطبات والإخطار بين أطراف العقد

1. يجب أن يوجه أي إخطار أو طلب أو مطالبة أو موافقة أو تعليمات أو أي مراسلات أخرى في نطاق هذا العقد كتابة، وأن تسلم باليد أو بالبريد المسجل (في العناوين المبينة في مقدمة هذا العقد) أو عن طريق أرقام الفاكس أو البريد الإلكتروني التالي بيانها (أو على العناوين الأخرى التي قد يخطر بها أي طرف من أطراف هذا العقد الطرف الآخر بالطريقة المذكورة في هذا البند) وذلك على أن تكون أي من تلك الإخطارات أو الإلتماسات أو أي إخطار أو طلب أو مطالبة أو موافقة أو تعليمات أو أي مراسلات أخرى صادرة عن ومذيلة بالتوقيع المعتمد لمسئول الاتصال لدى الطرفين، **وذلك على النحو التالي:**

مسئول الاتصال والمفوض لإصدار واستلام التعليمات نيابة عن وباسم البنك:

الاستاذ: الصفة: تليفون:
فاكس رقم: البريد الإلكتروني:

مسئول الاتصال والمفوض لإصدار واستلام التعليمات نيابة عن وباسم الشركة:

الاستاذ: الصفة: تليفون:
فاكس رقم: البريد الإلكتروني:

2. تكون كل الإخطارات أو الإلتماسات أو أي إخطار أو طلب أو مطالبة أو موافقة أو تعليمات أو أي مراسلات أخرى أو الطلبات أو الموافقات أو المطالبات أو التعليمات في ظل هذا العقد نافذة المفعول عند تسليمها إلى العنوان المعين كما ذكر آنفاً، أو في حالة الفاكس أو البريد الإلكتروني عند الاستلام بشرط إرسال نسخة أصلية من الإخطارات خلال يومي عمل (2 يوم عمل)



3. في حالة تغيير عنوان مراسلات أو أرقام الفاكس أو عناوين البريد الإلكتروني لأحد الأطراف، يجب على ذلك الطرف إخطار الطرف الآخر بذلك كتابة خلال سبعة أيام (7 أيام) قبل حدوث ذلك التغيير

البند السادس

القانون الحاكم والاختصاص القضائي

يخضع هذا الاتفاق ويفسر طبقاً لقوانين جمهورية مصر العربية النافذة وفي حالة نشوء أي نزاع أو خلاف حول تفسير أو تنفيذ هذا العقد تختص محكمة القاهرة الاقتصادية

البند السابع

أحكام عامة

1. إذا أصبح أي نص من نصوص هذا العقد باطلاً أو مخالفاً للقانون أو غير قابل للتنفيذ من أي وجه بموجب أي قانون، فإن ذلك لن يؤثر على صلاحية وقانونية وقابلية باقي النصوص والأحكام الواردة بهذا العقد للتنفيذ
2. يكون هذا العقد نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ توقيعه من جميع أطرافه

البند الثامن

الشكاوى

1. يوجد بالبنك آلية مجانية لتلقي شكاوى العملاء من خلال نموذج داخلي موحد يتم إتاحتها بالفروع من خلال صندوق الشكاوى أو عن طريق الموقع الإلكتروني للبنك أو مركز الاتصال ليتمكن البنك من فحص الشكاوى والرد على العميل
2. سوف يتم الرد على الشكاوى من جانب مصرفنا خلال 15 يوم عمل من تاريخ استلامها

الطرف الثاني

الطرف الاول

الاستخدام الداخلي للبنك